الفصل التشريعي السادس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

يرجى جدول أعمال الجلسة القادمة مع إعطائة صفة الاستعجال

التقرير (31)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٢٤ **جمادى الأخرة** 1443هـ

الموافق: ٢٧ **ينـايـــــر** 2022 م

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الحادي والثلاثين** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلب رفع الحصانة النيابية عن السادة الأعضاء/ محمد براك المطير، خالد محمد العتيبي، ثامر سعد الظفيري في القضية رقم **(2021/631)** حصر نيابة العاصمة، والمقيدة برقم **(826)** لسنة **2021** جنح المباحث، **(المحال بصفة الاستعجال)** .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

د.عبيد محمد الوسمي

التاريخ : ٢٤ جمادى الأخرة 1443هـ
الموافق: ٢٧ يناير 2022م

الفصل التشريعي السادس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير الحادي والثلاثون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية
عـــن
طلـب رفع الحصانة النيابيـة عن
السادة الأعضاء/ محمد براك المطير، خالد محمد العتيبي، ثامر سعد الظفيري
في القضية رقم (2021/631) حصر نيابة العاصمة،
والمقيدة برقم (826) لسنة 2021 جنح المباحث،
(المحال بصفة الاستعجال)

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في 2022/1/11 كتاب السيد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة متضمناً طلب السيد المستشار النائب العام رفع الحصانة النيابية عن السادة الأعضاء/ محمد براك المطير، خالد محمد العتيبي، ثامر سعد الظفيري في القضية رقم (2021/631) حصر نيابة العاصمة، والمقيدة برقم (826) لسنة 2021 جنح المباحث، وذلك لمباشرة إجراءات نظر الدعوى الجزائية المقامة ضدهم، عملاً بنص المادة (111) من الدستور، والمادتين (20 ، 21) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وبذلك يكون طلب الإذن قد استوفى الشروط الشكلية المتطلبة في المادة (21) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

مجلس الأمة، الكويت
شارع الخليج العربي ص.ب 716 الصفاة 13008
P.O. Box 716 Safat, Postal Code13008, Kuwait

www.kna.kw
media@kna.kw
T 22002000

موضوع طلب رفع الحصانة :

بالاطلاع على مذكرة النيابة العامة، تخلص الواقعة في الخلاف الحاصل ما بين السيد/ جمال ناصر المنيفي وكل من السادة الأعضاء/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري، ذلك أنه بتاريخ 2021/4/14 وأثناء خروج السيد/ جمال ناصر المنيفي من قاعة عبدالله السالم بعد انتهاء الجلسة حصلت مشادة بينه وبين السادة الأعضاء سالفي الذكر، فضلاً عن الخلاف الذي أبلغ به السيد / حسين علي بدر محمد، وذلك وفق التفصيل الوارد في مذكرة النيابة العامة المرفقة في هذا التقرير.

وحيث أنه وفي مجال التكييف القانوني لدى النيابة العامة فإنها تشكل الجنح المؤثمة بالمواد (1/134) ، (1/135) ، (210) من قانون الجزاء قبل المشكو في حقهم/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري أخذاً بما ثبت من أقوال المجني عليهما/ جمال ناصر المنيفي وحسين علي بدر محمد المؤيدة بأقوال الشهود/ حسين أحمد عاشور وضاري محمد العبيلاني ومجري التحريات المقدم/ أحمد عبدالحميد الخباز فضلاً عما ثبت في محضر التفريغ المعد من قبل النيابة العامة وما ثبت بتقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية.

ولما كان من المقرر وفقاً لنص المادة (111) من الدستور الكويتي والمادة (20) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة أنه :

" لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس، ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاده على النحو السابق، كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه، ويجب لاستمرار هذا الإجراء أن يأذن المجلس بذلك. وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه، اعتبر ذلك بمثابة إذن ".

www.kna.kw
media@kna.kw
T 22002000

مجلس الأمة، الكويت
شارع الخليج العربي ص.ب 716 الصفاة 13008
P.O. Box 716 Safat, Postal Code13008, Kuwait

كما نصت المادة (21) من القانون رقم (12) لسنة 1963 على أنه :

" يقدم طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من الوزير المختص، أو ممن يريد رفع دعواه إلى المحاكم الجزائية.

ويجب أن يرفق الوزير بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات جزائية فيها وأن يرفق الفرد صورة من عريضة الدعوى التي يزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها.

ويحيل رئيس المجلس الطلبات المذكورة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ويكون نظرها في اللجنة وأمام المجلس بطريق الاستعجال ".

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المشكو في حقهم/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري أعضاء في مجلس الأمة في دورته الحالية وكانت النيابة العامة بصدد مباشرة الدعوى الجزائية ضدهم الأمر الذي يتعين معه إرسال صورة من ملف القضية إلى معالي وزير العدل لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة عن أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري لتحريك الدعوى الجزائية قبلهم.

رأي اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً على هامش الجلسة بتاريخ 2022/1/25 ، دعت له السادة الأعضاء/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري، ولم يحضروا.

وقد تقدم السادة الأعضاء / محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري بتاريخ 2022/1/13 بكتاب إلى اللجنة طلبوا فيه عرض الطلب برفع الحصانة النيابية عنهم على مجلس الأمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2022/1/18 ليتخذ المجلس قراره في الطلب، (مرفق طيه).

www.kna.kw
media@kna.kw
T 22002000

مجلس الأمة, الكويت
شارع الخليج العربي ص.ب 716 الصفاة 13008
P.O. Box 716 Safat, Postal Code13008, Kuwait

ولما كان نص المادة (22) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه يقرر أن :

" لا تنظر اللجنة أو المجلس في توافر الأدلة أو عدم توافرها من الوجهة القضائية وإنما يقتصر البحث فيما إذا كانت الدعوى كيدية يقصد بها منع العضو من أداء واجبه بالمجلس، ويأذن المجلس باتخاذ الإجراءات الجزائية متى تبين له أنها ليست كذلك ".

وبعد استعراض الأوراق المقدمة وبعد التحقق من تقديم طلبي استدعاء للسادة النواب المشكو في حقهم/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري بتاريخي 2022/1/12 و 2022/1/24 لاستيضاح رأيهم بشأن الشكاوى المقدمة ضدهم، فقد تعذر على اللجنة الوقوف على تحديد طبيعة الطلب من حيث توافر الكيدية من عدمها.

(التصويت) :

انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الامتناع عن اتخاذ قرار بشأن طلب رفع الحصانة النيابية عن السادة الأعضاء/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري، وإحالة الأمر إلى مجلس الأمة لممارسة اختصاصه الأصيل في البت في رفع الحصانة النيابية من عدمه.

"علماً بأن المدة المحددة للبت في طلب الإذن برفع الحصانة النيابية عن السادة الأعضاء/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري ، تنتهي بتاريخ 2022/2/11 ، **فإذا لم يصدر مجلس الأمة قراره في طلب الإذن حتى هذا التاريخ ، اعتبر ذلك بمثابة إذن ، طبقاً لما هو مقرر في المادة** (111) **من الدستور والمادة** (20) **من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة".**

مجلس الأمة, الكويت
شارع الخليج العربي ص.ب 716 الصفاة 13008
P.O. Box 716 Safat, Postal Code13008, Kuwait

www.kna.kw
media@kna.kw
T 22002000

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

د.هشام عبدالصمد الصالح

المرفقات : صورة ضوئية من :

- **مرفق رقم (1) : نسخة من كتاب السيد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة .**
- **مرفق رقم (2) : نسخة من كتاب السيد المستشار النائب العام.**
- **مرفق رقم (3) : نسخة من كتاب السادة الأعضاء/ محمد براك المطير وخالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري ، وعددها (3) .**

مرفق رقم (١)

نسخة من كتاب السيد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة

Ministry of Justice
Minister's Office

وزارة العدل
مكتب الوزير

الإشاره: 2022/3/ص/ع/س/1
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية و القانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

التاريخ: 10/11/2022

كويت جديدة
NEWKUWAIT

مجلس الأم
_37073_2022
1/01/2022

الموقر

معالي الأخ الفاضل / مرزوق علي الغانم

رئيس مجلس الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

نرسل لمعاليكم كتاب السيد المستشار النائب العام رقم م ن ع/ 25 س/2022 بتاريخ 2022/1/6 ، بشأن طلب النيابة العامة الإذن برفع الحصانة النيابية عن كل من السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر **محمد براك عبد المحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي، وثامر سعد غيث الظفيري** - في القضية رقم 2021/631 حصر نيابة العاصمة والمقيدة برقم 826 لسنة 2021 جنح المباحث ، لتحريك الدعوى الجزائية ضدهم، عملا بنص المادة (111) من الدستور والمادتين (20 ، 21) من القانون رقم 1963/12 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وفقاً لما انتهت إليه مذكرة النيابة العامة، ومرفق صورة ملف القضية المشار إليها بعاليه.

برجاء التفضل بالنظر واتخاذ ما ترونه مناسبا في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

المستشار/جمال هاضل سالم الجلاوي

وزير العدل ووزير دولة

لشئون تعزيز النزاهة

مرفق صورة ملف القضية المشار إليها ومذكرة النيابة العامة.

هاتف: Tel.:22465677 / 22432510
فاكس: Fax: 22401556

مرفق رقم (٢)

نسخة من كتاب السيد المستشار

النائب العام

دولة الكويت
النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION
STATE OF KUWAIT

النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION
إدارة مكتب النائب العام
The Attorney General Office

الرقم : ٢٠٢٢/٥٢٥/٢٢cc

الكويت في : ٢٠٢٢/١/٦
الموافق :

حضرة الفاضل/وزير العدل ووزير الدولة لشئون تعزيز النزاهة **الموقر**

تحية طيبة وبعد ،،،

نرسل لكم رفق هذا الكتاب صورة ملف القضية رقم ٢٠٢١/٦٣١ حصر نيابة العاصمة والمقيدة برقم ٢٠٢١/٨٢٦ جنح المباحث ضد / محمد براك عبد المحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري أعضاء مجلس الامة.

برجاء التفضل بإتخاذ ما يلزم نحو مخاطبة رئيس مجلس الأمة بطلب الإذن برفع الحصانة النيابية عن أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك عبد المحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري وذلك لتحريك الدعوي الجزائية قبلهم عملاً بنص المادة (١١١) من الدستور الكويتي والمادتين (٢٠ ، ٢١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وفقاً لما أنتهت إليه مذكرة النيابة العامة.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتنا ،،،

النائب العام

ضرار علي العسعوسي

وزارة العدل مكتب الوزير
الوارد السري
الرقم : ٣٠
التاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢٢

النيابة العامة
وزارة العدل
إدارة مكتب النائب العام

ag@moj.gov.kw ايميل الادارة Fax: +965 - 22437659 Tel : +965 - 22463233 +965 - 22404124

في ٥ / ١/ ٢٠٢٢
نظر ،،،
النائب العام

﴿ مذكرة ﴾

في القضية رقم ٢٠٢١/٦٣١ حصر العاصمة

والمقيدة برقم ٢٠٢١/٨٢٦ جنح المباحث

تخلص الواقعة فيما أبلغ به/ ناصر المنيفي رئيس قسم التشريفات بمكتب رئيس مجلس الأمة من أنه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ وأثناء خروجه من قاعة عبدالله السالم بعد إنتهاء الجلسة قام بالتحدث مع النائب/ محمد براك المطير عضو مجلس الأمة بشكل ودي وتفاجئ به وكل من النائبين/ خالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري عضوي مجلس الأمة تعدوا عليه بالسب العلني كما أبلغ/ حسين علي بدر محمد -رئيس قسم الإبداع بتلفزيون مجلس الأمة من أنه بذات الزمان والمكان سالفي الذكر وحال تصويره للواقعة سالفة الذكر بهاتفه النقال قام النائب/ ثامر سعد الظفيري بدفعه بيده والإمساك بهاتفه النقال لمنعه من التصوير وتوثيق الواقعة سالفة البيان وإذ أحالت الإدارة العامة للتحقيقات الأوراق برمتها إلى النيابة العامة بموجب التفويض الصادر بقرار من وزير الداخلية رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٢١ المؤرخ ٢٠٢١/٤/٢١.

ومرفق بالأوراق القرار الوزاري رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٢١ المؤرخ ٢٠٢١/٤/٢١ الصادر من وزير الداخلية بتفويض النيابة العامة بالتحقيق والتصرف في الجنحة رقم ٢٠٢١/٢١٨ جنح الصالحية.

وإذ باشرت النيابة العامة التحقيقات.

وبسؤال/ جمال ناصر أحمد المنيفي قرر بأنه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ قرابة الساعة الواحدة ظهراً وأثناء تواجده بمبنى مجلس الأمة لتأدية عمله كرئيس قسم التشريفات بمكتب رئيس مجلس الأمة وعقب إنتهاء الجلسة المنعقدة قام بالإمساك بيد النائب/ محمد براك عبدالمحسن المطير لتهدئته نتيجة حالة الإحتقان التي تمت أثناء إنعقاد الجلسة وكان ذلك بالممر الرئاسي الفاصل بين إستراحة النواب والقاعة المخصصة لأداء الصلاة ففوجئ بكل من النائبين/ خالد محمد العتيبي وثامر سعد الظفيري -عضوي مجلس الامة- يتهماه بالتعدي على النائب/ محمد براك المطير وقام النواب الثلاثة سالفي الذكر بالتعدي عليه بالسب العلني بأن وجهوا له جميعهم عبارات "الفداوي، جلب مرزوق، ويا إبن الكلب" وذلك على مرأى ومسمع من المتواجدين آنذاك بقصد الإساءة له وإهانته والنيل من كرامته وذلك أثناء تأدية وظيفته وبسببها وإستشهد بكل من الموظفين بمجلس الأمة/ طارق القرشان وأحمد راشد الراشد وقدم ذاكرة تخزين تحتوي على مقطع مصور للواقعة والذي تحصل عليه من الموظف/ حسين علي بدر رئيس قسم الإبداع في التلفزيون بمجلس الأمة الذي قام بإلتقاطه.

وبسؤال/ حسين علي بدر محمد قرر بأنه رئيس قسم الإبعاد في التلفزيون بمجلس الأمة وأنه بتاريخ الواقعة في ٢٠٢١/٤/١٤ وأثناء مباشرته لعمله بمجلس الأمة بأعمال التصوير والمونتاج الخاص بتلفزيون مجلس الأمة وعقب إنتهاء جلسة المجلس وبالممر الرئاسي شاهد مشادة كلامية بين أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد

العتيبي وثامر سعد الظفيري مع الموظف/ جمال ناصر المنيفي فقام بتصوير الواقعة بإستخدام هاتفه النقال وأن من طبيعة عمله تصوير وتوثيق الأحداث داخل المجلس حيث قام كل من النواب الثلاثة سالفي الذكر بسب/ جمال المنيفي بعبارات يا كلب، كلب مرزوق، إبن كلب ثم ففوجئ بتوجه النائب/ ثامر سعد الظفيري إليه وتعدى عليه بأن دفعه بيده وحاول الإمساك بهاتفه لمنعه من أداء عمله وإستكمال تصوير وتوثيق الحدث وعلم عقب مغادرته المكان من الموظف/ حسن علي عاشور أن النائب/ ثامر الظفيري وجه له ألفاظ السباب "يا كلب وقزمة وكلب إبن كلب" وزوده بمقطع صوتي مثبت به تلك الألفاظ قدمه للنيابة العامة وأضاف بأن قصد النائب/ ثامر الظفيري من ذلك سبه والإساءة له وإهانته أثناء تأديته وظيفته، وأنه زود/ جمال المنيفي بمقطع مرئي يوثق المشادة والتعدي عليه من قبل أعضاء مجلس الأمة سالفي الذكر.

بسؤال/ أحمد راشد أحمد الراشد قرر بأنه بتاريخ الواقعة وأثناء تواجده بمجلس الأمة كونه موظف بقسم التشريفات بمكتب رئيس مجلس الأمة شاهد مشادة كلامية بين أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك المطير وخالد العتيبي وثامر الظفيري كطرف مع/ جمال ناصر المنيفي رئيس قسم التشريفات بمكتب رئيس مجلس الأمة كطرف ثاني فقام بالتدخل للتفريق وتهدئة الوضع وأمسك بجمال المنيفي وقام بإبعاده ونما إلى مسمعه ألفاظ مسيئة لا يتذكرها صادرة من أعضاء مجلس الأمة سالفي الذكر موجهة لجمال المنيفي ولا يعلم مصدرها تحديداً.

وبسؤال/ طارق فرحان مبارك قرر بأنه بتاريخ الواقعة وأثناء تواجده بمجلس الأمة كونه عسكري بحرس مجلس الأمة وتحديداً خارج قاعة عبدالله السالم بالممر الرئاسي بين إستراحة النواب والمصلى وعقب إنتهاء جلسة المجلس شاهد/ جمال المنيفي والنائب/ محمد براك المطير وتجمع من أشخاص لم يحددهم وحدثت مشاحنات بينهم فقام بالتدخل وإبعد جمال المنيفي بعيداً عن التجمع وأضاف بأنه لم يستمع إلى تفاصيل الواقعة بسبب ارتفاع الأصوات الصادرة من الأشخاص المتواجدين آنذاك.

وبسؤال/ حسين علي أحمد عاشور – أعلامي بالأمانة العامة بمجلس الأمة قرر أنه بتاريخ الواقعة شاهد مشادة كلامية بدءت بين النواب/ محمد براك المطير وخالد العتيبي وثامر السويط كطرف والموظف/ جمال ناصر المنيفي كطرف ثاني وتعالت الأصوات وحضر العديد من الأشخاص وقام حرس مجلس الأمة بالتفريق بين الطرفين وسمع النائب/ ثامر السويط يسب الموظف/ حسين علي بدر أثناء مغادرته المكان بأن وجه له ألفاظ يا فرخ ومسكوا هذا الصبي اللي يصور النواب.

وبسؤال المقدم/ أحمد عبدالحميد الخباز –رئيس قسم المهام الخاصة بالإدارة العامة للمباحث الجنائية إدارة البحث الجنائي والرخص– قرر بأن تحرياته أسفرت أنه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ وعلى أعقاب حدوث حالة من التوتر بقاعة مجلس الأمة أثناء إنعقاد الجلسة وحصلت مشادات بين النواب ورئيس المجلس وبعد إنتهاء الجلسة وأثناء خروج النائب/ محمد براك المطير من القاعة قابله المجني عليه/ جمال ناصر المنيفي

الموظف بمجلس الأمة للتحدث معه وكان ذلك بالممر الرئاسي خارج مجلس الأمة فقام النائب/ محمد براك المطير بتوجيه له ألفاظ سباب هي "ياللي ما تستحي يالخسيس، إستح على ويهك" كما قام النائب/ خالد محمد العتيبي عضو مجلس الأمة بتوجيه عبارات سب له أيضاً وهي" والله لا ألعن أبو من ياب، والله لا ألعن أبو" وذلك بقصد الإساءة للمجني عليه سالف الذكر والتي كانت على مرأى ومسمع من آخرين ولم تسفر التحريات عن صحة قيام النائب/ ثامر سعد الظفيري بسبه من عدمه ولكن التحريات توصلت إلى تلفظه بعبارات "أي كلب يتطاول على أي نائب قسماً بالله لأفرمه فرم" ولم تسفر لمن قام بتوجيه تلك العبارات كما أسفرت تحريات على قيام النائب/ ثامر سعد الظفيري بالتعدي على المجني عليه حسين علي بدر الموظف بمجلس الأمة وذلك من خلال الإمساك بيده ودفعه محاولاً منعه من تصوير وتوثيق الأحداث التي تخللتها واقعة سب المجني عليه/ جمال ناصر المنيفي وأنه تمكن من منعه من تصوير وتوثيق الحدث بشكل جزئي لأنه لم يتمكن من إستكمال تصوير الأحداث ولم تسفر تحرياته عن تحديد المتلفظ بالألفاظ الواردة في المقطع الصوتي المقدم منه والشخص المعني من تلك الألفاظ.

وبسؤال/ ضاري محمد إبراهيم العبيلان- قرر بأنه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ كان يتواجد خارج القاعة بمجلس الأمة بحكم عمله كضابط في حرس مجلس الأمة وأنه بعد إنتهاء الجلسة وتحديداً بالممر الرئاسي الواقع ما بين إستراحة النواب والمصلى الخاص بهم شاهد الموظف/ جمال المنيفي منفعلاً وكان العسكري/ طارق فرحان مبارك يحاول تهدئته وإبعاده وكان

يردد عبارة إنا جمال المنيفي ومن ثم خرج من قاعة المجلس النواب/ محمد براك المطير وخالد العتيبي وثامر الظفيري وقام الأول بسبه بلفظ يا كلب بينما قام الثاني بسبه بلفظ ألعن أبو وقام الثالث بمحاولة الإمساك إما بيد أو بهاتف الموظف/ حسين علي بدر لمنعه من التصوير وتوثيق الحدث وتمكن من منعه من إستكمال تصوير الحدث فقام بتهدئته أعضاء مجلس الأمة سالفي الذكر.

وبإستجواب/ ثامر سعد السويط الظفيري قرر بأنه عضو مجلس الأمة في دور الإنعقاد الحالي وأنكر ما نسب إليه من إتهام وقرر بأنه بعد رفع الجلسة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ حصل نقاش سياسي محتدم بين رئيس مجلس الأمة والنائب/ محمد براك المطير وأتى/ جمال المنيفي إلى الأخير وأمسك بيده وحاول تهدئته ولكن بصوت عالي وبشكل غير لائق وعليه قام بالتفرقة بينهما وسمع أثناء ذلك تهديداً من/ جمال المنيفي للنائبين/ محمد براك المطير وخالد العتيبي ولم تصدر منه أي ألفاظ مسيئة وأنه إلتقى بالموظف/ حسين علي بدر بالممر الكائن بين المسجد ودورة المياة الموازي للممر الرئاسي وكان يقوم بتصويره بالهاتف النقال الخاص به فقام بوضع يده على عدسة الكاميرة لمنعه من تصويره من غير إذنه ولم يقم بسبه أو ضربه أو الإعتداء عليه أو محاولة سحب هاتفه كما يدعي وأنه لم يوجه له عبارات سب عقب مغادرته وبمواجهته بالمقطع المصور المقدم من المجني عليه/ جمال المنيفي فقرر بأنه الظاهر به ولم تصدر منه عبارات سب لشخص بعينه وبمواجهته بالتسجيل الصوتي المقدم من المجني عليه قرر بأنه مقطع مفبرك

والأقوال غير مفهومة والأصوات غير واضحة وأن الألفاظ الصادرة منه غير موجهة لشخص بعينه.

وبإستجواب/ خالد محمد مؤنس العتيبي – قرر بأنه عضو مجلس الأمة بدور الإنعقاد الحالي وأنكر ما نسب إليه من إتهام وقرر بأنه عقب إنتهاء الجلسة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ توجه الموظف/ جمال المنيفي للنائب/ محمد براك المطير وكان غاضباً وأمسك بيده فقام بالتدخل والتفرقة بينهما ولم يقم بسبه كما يدعي وبمواجهته بالمقاطع المرئية المصورة المقدمة من سالف الذكر قرر بأنه الظاهر به وأنه كان يتحدث بشكل عام دون توجيه عبارات سب لأحد وكل ما قرره عبارات ألعن أبو الوظيفة النيابية اللي فيها الموظفين يعتدون على نواب الأمة وهو تعبير مجازي حول الوضع الذي تم الوصول إليه داخل مجلس الأمة.

وبإستجواب/ محمد براك عبدالمحسن المطير – قرر بأنه عضو مجلس الأمة بدور الإنعقاد الحالي وأنكر ما نسب إليه من إتهام وقرر بأنه بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ وأثناء مباشرته لعمله البرلماني داخل المجلس وأثناء إنعقاد الجلسة حدث ظرف سياسي فقام رئيس الجلسة بفضها فحضر إليه الموظف/ جمال المنيفي وأمسك بيده بقوة وحاول التهجم عليه فقام بدفعه وتدخل الحرس وتوجهوا جميعاً للممر الرئاسي وحدثت مشادة كلامية جمعته والنائبين/ خالد العتيبي وثامر الظفيري من ناحية والموظف/ جمال المنيفي من ناحية أخرى وشخص آخر لا يعرفه كان يقوم بالتصوير نافياً قيامه بسبه كما يدعي بل أنه قام بعمل حركة مخلة له غير أخلاقية بأصبع يده الأوسط وتم تفرقتهم وأضاف بأن/ جمال

المنيفي أقر لصديق مشترك بينهما يدعى ناصر شمس الدين بأنه قام بتوجيه الحركة المخلة له سالفة البيان وبمواجته بالمقاطع المرئية والمصورة المقدمة من الشاكي قرر بأنه الظاهر بها وقرر بأنه من الممكن أن تبدر منه ألفاظ أمشي وأستح على وجهك ويالي ما تستحي خسيس نتيجة الحركة الغير الأخلاقية التي بدرت من الشاكي ثم عاد ونفى ذكره للفظ خسيس.

وبسؤال/ ناصر يوسف حسن شمس الدين قرر بأنه صديق مشترك بين كل من/ محمد براك المطير عضو مجلس الأمة والموظف بمجلس الأمة/ جمال ناصر المنيفي وأن الأخير هاتفه بعد الأحداث الحادثة بجلسة مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٤ وأخبره بأنه عقب المشادة التي حدثت بينهما قام بالتأشير لمحمد براك المطير بحركة بيده دون أن يحدد ما طبيعة تلك الحركة نتيجة لقيامه بسبه ووالديه فأبلغ/ محمد براك المطير بمضمون ما أخبره به جمال المنيفي، فأكد له إتيان الأخير لتلك الحركة الغير أخلاقية وأنها بأصبع يده الأوسط ونهى أقواله بأنه لا يستيطع الجزم بإرتكاب/ جمال المنيفي لتلك الواقعة.

أرفقت بالأوراق تحريات المقدم/ أحمد عبدالحميد الخباز -رئيس قسم المهام الخاصة بالإدارة العامة للمباحث الجنائية إدارة البحث الجنائي والرخص- بشأن طلب تحريات المباحث التكميلية بشأن واقعة سب المدعو/ جمال ناصر المنيفي للمدعو/ محمد براك المطير والتي لم تسفر عن شيء يفيد التحقيق.

ثبت من تفريغ النيابة العامة لمحتوى شريحة ذاكرة حفظ المعلومات الإلكترونية المقدمة من/ جمال ناصر المنيفي المرموز له باسم video 1 أنها تحتوي على مقاطع مرئية وصوتية تتضمن الالفاظ الواردة بالتحقيقات الصادرة من أعضاء مجلس الأمة / محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري.

كما ثبت من تفريغ محتوى الذاكرة المقدمة من الشاكي/ حسين علي بدر محمد وبتشغيلها على الحاسب الآلي تبين وجود ملف يرمز له voice: أنها تحتوي على مقاطع صوتية تتضمن الألفاظ الواردة بالتحقيقات والصادرة من عضو مجلس الامة / ثامر سعد غيث الظفيري.

وحيث أنه وبطرح الواقعة على بساط البحث وصولاً إلى إنزال التكييف القانوني عليها فإنها تشكل الجنح المؤثمة بالمواد ١/١٣٤، ١/١٣٥، ٢١٠ من قانون الجزاء قبل المتهمين/ محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري أخذاً بما ثبت من أقوال المجني عليهما/ جمال ناصر أحمد المنيفي وحسين علي بدر محمد المؤيدة بأقوال الشهود/ حسين أحمد علي عاشور وضاري محمد إبراهيم العبيلاني ومجري التحريات المقدم/ أحمد عبدالحميد الخباز فضلاً عما ثبت في محضر التفريغ المعد من قبل النيابة العامة وما ثبت بتقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية.

ولما كان من المقرر وفقاً لنص المادتين ١١١ من الدستور الكويتي، والمادة ٢٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣باللائحة الداخلية لمجلس

الأمة بأنه "لا يجوز أثناء دور الانعقاد – في غير حالات الجرم المشهود – أن تُتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أيّ إجراء آخر إلا بإذن المجلس، ويتعين إخطار المجلس بما قد يُتخذ من إجراءات أثناء دور الانعقاد على النحو السابق، كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأيّ إجراء يُتخذ في غيبته ضد أيّ عضو من أعضائه، وإذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن".

كما نصت المادة ٢١ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ على أنه" يُقدم طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من الوزير المختص أو ممن يريد رفع دعواه إلى المحاكم الجزائية، ويجب أن يرفق الوزير بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات جزائية فيها...".

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المتهمين/ محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري أعضاء في مجلس الأمة الكويتي في دورته الحالية وكانت النيابة العامة بصدد مباشرة الدعوى الجزائية ضدهم الأمر الذي يتعين معه إرسال صورة من ملف القضية إلى معالي وزير العدل لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة مجلس الأمة لرفع الحصانة عن أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري لتحريك الدعوى الجزائية قبلهم.

لذلك

نري لدي الموافقة:-

إرسال صورة ملف القضية رفقة مذكرة النيابة العامة إلى السيد وزير العدل لإجراء ما يلزم نحو مخاطبة رئيس مجلس الأمة لرفع الحصانة النيابية عن أعضاء مجلس الأمة/ محمد براك عبدالمحسن المطير وخالد محمد مؤنس العتيبي وثامر سعد غيث الظفيري لتحريك الدعوى الجزائية قبلهم.

تحرر في ٤ /٢٠٢٢/٠١

رئيس النيابة
تامر شعث

مرفق رقم (٣)

نسخة من كتاب السادة الأعضاء /

محمد براك المطير ، خالد محمد العتيبي ،

ثامر سعد الظفيري ، وعددها (٣)

محمد براك المطير
عضو مجلس الأمة
دولة الكويت

Mohammad Barrak Al-Mutair
Member of National Assembly
State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الكويت: 13 يناير 2022

السيد / رئيس اللجنة التشريعية و القانونية

استلمنا كتابكم المؤرخ في تاريخ 2022/1/12 الخاص بدعوتكم لنا لحضور اجتماع اللجنة التشريعية المزمع عقده يوم الاثنين الموافق 17 يناير 2022 لسماع رأينا في شأن طلب رفع الحصانة النيابية عنّا في القضية رقم (2021/631) حصر نيابة العاصمة و المقيدة برقم (8206 لسنة 2021) جنح مباحث ، لذا اطلب عرض طلب رفع الحصانة على مجلس الأمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير 2022 ليتخذ المجلس قراره في طلب رفع الحصانة .

محمد براك المطير

عضو مجلس الأمة

ص.ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت– مكتب: 22466574 965+ – فاكس: 22460925 965+
P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: +965 22439248 - Fax: +965 22460772
E-mail: mutairco@gmail.com

خالد محمد العتيبي

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

Khaled Mohammed Al-Otaibi

Member of National Assembly

State of Kuwait

الكويت: 13 يناير 2022

السيد / رئيس اللجنة التشريعية و القانونية

استلمنا كتابكم المؤرخ في تاريخ 2022/1/12 الخاص بدعوتكم لنا لحضور اجتماع اللجنة التشريعية المزمع عقده يوم الاثنين الموافق 17 يناير 2022 لسماع رأينا في شأن طلب رفع الحصانة النيابية عنّا في القضية رقم (2021/631) حصر نيابة العاصمة و المقيدة برقم (8206 لسنة 2021) جنح مباحث ، لذا اطلب عرض طلب رفع الحصانة على مجلس الأمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير 2022 ليتخذ المجلس قراره في طلب رفع الحصانة .

خالد محمد العتيبي

عضو مجلس الأمة

ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت – مكتب مباشر: 22469925 965+ – داخلي: 22003606 – فاكس: 22460715 965+

P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Office Dir.: +965 22469925 - Ext.: 22003606 - Fax: +965 22460715

E-mail: khaled.alotaibi@kna.kw

State of Kuwait
Thamer Saad Al-Zufairi
Member of National Assembly

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
ثامر سعد الظفيري
عضو مجلس الأمة

الكويت: 13 يناير 2022

السيد / رئيس اللجنة التشريعية و القانونية

استلمنا كتابكم المؤرخ في تاريخ 2022/1/12 الخاص بدعوتكم لنا لحضور اجتماع اللجنة التشريعية المزمع عقده يوم الاثنين الموافق 17 يناير 2022 لسماع رأينا في شأن طلب رفع الحصانة النيابية عنّا في القضية رقم (2021/631) حصر نيابة العاصمة و المقيدة برقم (8206 لسنة 2021) جنح مباحث ، لذا اطلب عرض طلب رفع الحصانة على مجلس الأمة في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 18 يناير 2022 ليتخذ المجلس قراره في طلب رفع الحصانة .

ثامر سعد الظفيري

عضو مجلس الأمة

٢٤

ص. ب: 716 الصفاة، 13008 الكويت - مكتب : 22428189 965+ - داخلي : 3727 - فاكس : 22460892 965+
P.O. Box: 716 Safat, 13008 Kuwait - Off.: 22428189 - Ext.: 3727 - Fax. : +965 22460892
E-mail: thamer-alsuwait@hotmail.com